

الحركات الإسلامية: تمايز فعل السلطة

2005/8/18م

تبادر العديد من الحركات الإسلامية إلى المشاركة في السلطة، وهي إذ تفعل ذلك إنما تركز على قناعة منها بمشروعية المشاركة ولعل الوجه في ذلك أنها إن لم تقدم النموذج الإسلامي في صناعة السلطة بكل مجالاتها لكونها في مجتمع تعددي سياسي وغيره، فما عليها إلا أن تحاول تقديم النموذج الإسلامي بمقدار إسهامها في فعل السلطة الذي اشتركت به بناءً على إيمانها بمشروعية المشاركة.

ويعنى آخر فإنه إن لم يمكن تقديم النموذج الإسلامي في كل مساحة السلطة فما عليها إلا أن تبادر إلى تقديم ذلك النموذج في المساحة التي شاركت فيها وبادرت إلى تحمل مسؤوليتها.

وبالتالي سوف يكون السؤال مشروعاً عن حقيقة إسلامية المشاركة في فعل السلطة، إذ ما الذي تعنيه إسلامية تلك المشاركة؟ وما هي نقاط التمايز في ذلك الفعل فيما تقوم به تلك الحركات في اجتماعها السياسي؟

بداية يجب الالتفات إلى أن ما تقوله تلك الحركات الإسلامية أنها تصدر في فعلها السياسي عن الإسلام، ولذلك فإن تلك الحركات التي استطاعت أن تتجاوز إشكالية مشروعية الدولة لتأخذ بمشروعية المشاركة في السلطة في مجتمع تعددي سياسياً ودينياً... فإنها معنية في المقابل أن تعالج قضية مشروعية فعل السلطة عندما تقدم على المشاركة فيها؛ إذ إن لم يكن تمايز في فعلها السياسي فلن يكون مبرراً نظرياً وصف ذلك الفعل السياسي بإسلاميته، ولن يكون عندها من فرق بين الفعل السياسي لتلك الحركات الإسلامية وبين الفعل السياسي لغيرها من الحركات والأحزاب المشاركة، ولن يكون صحيحاً وسم ذلك الفعل بكونه إسلامياً مجرد أنه يصدر عن يتي الإسلام في اجتماعه السياسي، وإنما تعدى القضية هذا المستوى إلى تمايز مرئي وملحوظ في ساحة الاجتماع السياسي نفسه وفي فعل السلطة. إن التمايز المذكور لا بد أن

يظهر على مستوى القيم والمعاني الخلقية التي تتبناها تلك الحركات وعلى مستوى هدف المشاركة من حيث السعي إلى الإصلاح ومواجهة الفساد وعلى مستوى الجدية في تحمل المسؤولية ومستوى الشعور بها.

أما على المستوى الأول فإن جميع تلك القيم والمعاني الأخلاقية التي يؤمن بها الإسلام والتي هي معانٍ وقيم إنسانية لا بد أن تكون حاضرة بقوة في الفعل السياسي للحركات الإسلامية، وهذه هي السمة الأولى والأساس التي يجب أن تطبع أداءها السياسي والتي يمكن أن تبرر توصيفه بكونه إسلامياً يحمل بعده الإنساني.

إن قيم العدل ومعاني النزاهة والصدق والاخلاص والتواضع والتفاني في خدمة الناس... هي قيم يجب أن تلمس بقوة في الفعل السياسي للحركات الإسلامية ذلك الفعل الذي يجب أن يحكي ويجلّي مبادئه التي يركز عليها وقيمه التي ينتمي إليها ويجب أن يعبر عن الروح الأخلاقية التي يلتزم بها.

وإلا إذا لم يحكيها ولم يجليها ولم يعبر عنها بالمستوى المطلوب؛ فحتى لو استطاع أن يحقق العديد من الانجازات والنجاحات في الاجتماع السياسي المدني، لكن ذلك ينطوي على نوع إساءة إلى تلك القيم والمعاني التي ينتمي إليها، إذ إن تلك الحركات تدعي أنها تحكي الدين وقيمه في فعلها السياسي فإذا ما عرضت فعلاً ناقصاً أو مشوهاً أو يعاني من عيوب فهي بذلك تنسب النقص إلى الدين نفسه وقيمه ومعانيه، وهذا ما يشكل نوع إساءة إلى الدين، أو في الحد الأدنى إذا ما اعترفت أنها أخطأت أو قصرت في التعبير عن تلك القيم، فعندها لن تكون صادقة في ادعائها أنها تصدر في فعلها السياسي عن الدين وقيمه أو في أبسط القول إنها فشلت في محاكاة الدين وتبنيه.

والكلام عن محاكاة القيم والنجاح فيه مفصول عما يمكن أن يحصده فعل السلطة من نجاحات وإنجازات في الاجتماع المدني وظروفه وتعقيداته، إذ إن النجاح ليس أمراً خلقياً بحتاً ولا يرتبط فقط بالجانب القيمي والأخلاقي بل له إضافة إلى ذلك مقدماته وظروفه وشروطه التي تتعدى القيم إلى الامكانيات المادية والظروف الموضوعية وتوفر عناصر من نوع آخر.

أما على مستوى الهدف فإن فعل السلطة لدى الحركات الإسلامية لا بد أن يتجه إلى تحقيق الإصلاح في جميع مجالاته ومواجهة الفساد بكل ألوانه ومحاربة الفقر والعناية بالطبقات الفقيرة والاهتمام بالعديد من الأوضاع الاجتماعية التي تسهم في التخفيف عن الذين يواجهون مشاكل متعددة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي...

كما لا بد أن يتجه فعل السلطة إلى مواجهة سوء الإدارة والتسيب الإداري واستغلال مواقع المسؤولية لأغراض وغايات شخصية كما هو حاصل في العديد من المواقع حتى لو أدى ذلك إلى الاصطدام بالعديد من الناس الذين وطدوا أركانهم في دوائر الدولة لغرض الفساد والإفساد؛ فإن فعل السلطة ينبغي ألا يداهن هؤلاء ولا يداريهم ولا يتجاوز عنهم. وهنا يحضرنى قولاً للإمام علي بن أبي طالب (ع) عندما يخاطب أحد ولاته قائلاً: «وإن عملك ليس لك بطعمة ولكنه أمانة وفي يديك مال من مال الله» فإن مواقع الإدارة ومناصب الدولة أمانة ينبغي أن يحملها حاملها بكل وعي ومسؤولية وجدارة لإيصال الأمانة إلى أهلها والعمل بها بما تستحقها.

وهو ما يجعلنا نطل على المستوى الثالث فيما يرتبط بتحمل المسؤولية والالتفات إلى ثقل الأمانة، حيث لا يعني ما تقدم أن بقية الحركات والأحزاب والقوى غير الإسلامية تفتقر إلى ما ذكرناه في موضوع الهدف من فعل السلطة أو فيما سنعرض له في موضوع المسؤولية والأمانة، لكل كل ما في الأمر أنه في الرؤية الإسلامية توجد مجموعة من المبادئ التي ترسم الهدف من فعل السلطة، فمبادئ التكافل الاجتماعي والنظرة الإسلامية إلى وظيفة المال تجعل الهدف من فعل السلطة توجيه الدورة الاقتصادية والسياسية الضرائبية والتقديمات الاجتماعية... بما يسهم في تقريب المسافة وتقليل الفواصل بين الطبقة الغنية والطبقات الفقيرة والمسحوقة والعمل على رفع المستوى المعيشي والاجتماعي لهؤلاء إلى حدود الكفاية وعدم العوز.

إذاً هناك جملة من المبادئ والقيم التي تحدد منظومة من الأهداف التي يجب تعقبها بناءً على الرؤية الإسلامية لوظائف السلطة، وإسلامية هذه الأهداف ناشئة من كون الإسلام يقول بما وينص عليها؛ وفي المقابل يمكن أن تكون هناك

حركات وقوى غير إسلامية ترى في هذه القيم والمبادئ والأهداف بعداً إنسانياً ومدنياً مما يجعلها تقول بها وتنادي بتحقيقها لتكون قاسماً مشتركاً بين الحركات الإسلامية وغيرها.

نفس الكلام يقال فيما يرتبط بأمانة السلطة ومسؤولية تحملها فهذا الأمر وإن كان موجوداً لدى قوى وحركات أخرى غير إسلامية، لكن ما يميز فعل السلطة لدى الحركات الإسلامية أنه ليس قائماً فقط على مسؤولية مدنية فقط تأخذ طابعها القانوني المدني، بل هو قائم أيضاً على شعور بالمسؤولية في بعدها الديني والأخروي لأنه في معتقد هذه الحركات فإن فعل السلطة، لا يدخل فقط في مقولة الثواب والعقاب الدنيوية بل هو يدخل وبمستوى أشد في مقولة الثواب والعقاب الأخرويين، وهذا ما يجعل مستوى الشعور بالمسؤولية أشد ويزيد من ثقل الأمانة. وعليه فإن هذه المسؤولية لها جوانب ثلاثة: مدني وأخروي وفكري، أما الجانب الأول فهو ما يرتبط بالاجتماع السياسي المدني وأما الجانب الأخروي فهو يرتبط بالمحتوى العقدي في موضوع الآخرة والثواب والعقاب وأما الجانب الفكري فمن جهة أنه يصدر في فعله السياسي عن الإسلام ولذا هو معني أن يقدم النموذج الإسلامي بصفائه وصدقته ونزاهته... وإلا فإنه سوف يقدم صورة مشوهة عن الإسلام مع ما في ذلك من إساءة إلى الدين وإضرار به؛ ومن هنا تنبع خطورة تحمل المسؤولية في قضية السلطة من باب أن هناك جوانب متعددة في تلك المسؤولية.

ولذا سيكون أمراً طبيعياً أن تكون حسابات الحركات الإسلامية في منتهى الدقة عندما تريد أن تبادر إلى المشاركة في السلطة إذ أن ثقل تلك المسؤولية وخطورة حمل الأمانة تفرض نوعاً من التأني والدقة في إبداء الاستعداد للمشاركة وإلا فإن النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب في حال فشل الحركات الإسلامية في فعل السلطة هي أكثر بكثير من النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب في حال فشل غيرها من الحركات والأحزاب غير الإسلامية وما ذلك إلا لارتباط الموضوع بالجانب القيمي والفكري والأخروي والديني وعدم كونه شأناً مدنياً بحتاً، وإن كان فعل السلطة بحد ذاته يرتبط بالاجتماع

السياسي فقط، إنما الكلام فيما سبق في منطلقات فعل السلطة وبعض النتائج التي تترتب عليه والتي تتصل بالجانب النظري والفكري من الموضوع.

ومن هنا ينبغي القول إن الأساس في تحقيق التمايز في فعل السلطة يتمثل في وجود أشخاص مشبعين بالروح الإسلامية ويمتلكون الحد الكافي من قيم الإسلام وأخلاقه ومفاهيمه فضلاً عن الكفاءة والخبرة والرصيد العلمي وغير ذلك من الشروط والمواصفات التي تهيئ إمكانية تقديم نموذج إسلامي متقدم وحضاري في فعل السلطة لتثبيت تلك الحركات قوة مفاهيمها ليس فقط في مقام البحث والتنظير العلمي بل أيضاً في مقام المسؤولية والحكم وفعل السلطة وحمل الأمانة في الاجتماع السياسي ومتطلباته الإدارية والوظيفية.